نوم تشومسكي

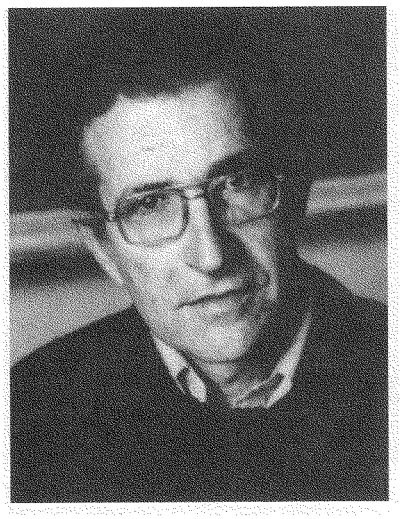

أحد أبرز المثقفين الأميركيّين والعالميّين. أستاذ اللسانيّات في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا منذ ٣٥ عامًا. ناشط سياسيّ واجتماعيّ. له عشرات الكتب ومئات المقالات في قضايا أميركا والعالم.

١ ـ عن أهميّة هذا البعد:

هذا البُعْد ليس جوهريّاً فحسب وإنّما لا يُمْكن فَصْلُه أيضًا عن الاعتبارات العمليّة والقانونيّة. فالبُعْد الأخلاقيّ يؤثّر تأثيرًا عظيمًا، وبحقّ، في كيفيّة إدراك الآخرين للنضال. وهذا بدوره سيكون ذا تأثيرٍ طاغٍ على مسار هذا النضال. إنّ الاعتبارات القانونيّة في نفسها ذاتُ أهميّةٍ طفيفة، لسوء الحظ كما يُمْكن أن نقول، ولكنْ هذا هو واقع الأمر، وتُصْبح مهمّةً بمقدار عملانيّتها. لقد لاحظ جايمس ماديسون ذاتَ مرّة أنّ «العائق الوَرَقيّ» لا يَحْمي أحدًا من القَمْع. وكذلك أُخبرتُ أنّ دستورَ ستالين وثيقةٌ جميلةٌ جدّاً؛ ولكنْ أيُّ معنى لهذا؟

٢ ـ عن ماهيّة المدنيّ:

لا أرى جدوى كبيرةً من المماحكة في هذا الموضوع. فالمُزارع الذي يَعْمل في الحقل، والمرءُ الذي يتبضّع في الشارع، والطفلُ الراجعُ من مدرسته إلى بيته: كلُّ هؤلاء مدنيُّون، حتى لو كان المزارع يَمْلك بندقيّةً ويعيش على أرضٍ محتلّة، أو كان الشاري والطفلُ في شارعٍ في الخليل، إلى آخره.

٣ ـ عن ماهيّة المستوطنين:

المستوطنون مدنيُّون. بعضُهم قد يكونون أيضًا أعضاء في مجموعاتٍ شبهِ عسكريّة. ليس هناك جوابٌ واحدٌ عن سؤالكم. الجوابُ يتوقّف على الوقائع.

بالنسبة إلى اتفاقيّة جنيف الرابعة أَتّفق مع معظم العالَم. لكنّ الولايات المتحدة لا تتّفق معه. ولقد رأينا للتوّ مثالاً بارزًا جديدًا على هذا. فقد دَعَت سويسرا، وهي التي تَمْلك حقّ الدعوة، إلى مؤتمرٍ للأطراف الأساسيّة الموقّعةِ على اتّفاقيّة جنيف الرابعة في ٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠١ من أجل إعادة النظر في مسألة الأراضي المحتلّة من قبل إسرائيل. غير أنّ الولايات المتحدة رفضت الحضورَ، وكذلك فعلتْ أُستراليا (بضغط أميركيّ شديد بحسبِ ما ذكرت الصحافةُ الأستراليّةُ). ولذلك لم يَرِدْ هذا الخبرُ في الإعلام إلاّ لمامًا، ولم تُعْرَفْ هذه الحادثةُ، شأنها في ذلك شأن حقيقةٍ أخرى وهي أنّ الجمعيّة العامّة في الأمم المتحدة كانت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ قد أقرّت قرارًا قويّاً جدّاً يدين الإرهابَ ويدعو كلَّ الدول إلى التعاون من أجل استئصال هذا الوباء. أمّا سبب عدم ذكر ذلك القانون وجَهْلِ الناسِ به فهو أنّه أُقِرّ بغالبيّة ١٥٣ صوتًا مقابل صوتيْن (بامتناع هندوراس وحدها عن التصويت)؛ وكالعادة عارضت الولاياتُ المتحدة وإسرائيلُ. وقد فَسّرتْ كلتاهما تصويتَهما هذا بالإحالة على مقطعٍ يشرِّع النضالَ ضدّ الأنظمة العنصريّة والاستعماريّة (وفي البال جنوبيّ أفريقيا) وضدّ الاحتلال العسكريّ (وفي البال إسرائيل)، بما يتطابق مع ميثاق الأمم المتحدة، وبدعم دولٍ أخرى. ولهذا ليس ثمّة قرار، بالرُّغم من الضجّة حول الإرهاب الدوليّ خلال الشهور القليلة الماضية. وفي عالم الواقع لا تَنْطبق اتفاقيّةُ جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة للسبب نفسه. فها نحن الآن أمام «العائق الورقيّ» من جديد.

لا يهمّ ما أفكّر أنا، أو أنتم، أو العالمُ بأسره، إذا أصرّت حكومةُ الولايات المتحدة وطبقاتُ المثقّفين الموالية لها على أمرٍ آخر ـ إلاّ إذا كان العالَمُ يأبه فعلاً (وهو لا يأبه في هذه الحال). إنّ بمقدورنا أن نؤْثر أن نعيشَ في عالمٍ من الأحلام والأوهام إذا أردنا ذلك، ولكنّ هذا ليس قرارًا حكيمًا جدّاً، على الأقلّ إذا كنّا نبالي بمصير الشعب الفقير والمتألّم. ما نستطيعه هو أن نحاول التغلُّبَ على القبضة الخانقة للمؤسّسات العقيديّة، وأن نَدَعَ الآخرين يَعُون ما يُحْرمون معرفته، وهو ما سيؤدّي (على ما أتوقّع) إلى تغيير في الرأي العامّ، وربّما إلى اهتمامٍ جديٍّ من قِبله وإلى عملٍ ما في

نهاية المطاف. وهذه هي مهمّة النُّشَطاء، تمييزًا لهم من الأشخاص الذين يريدون أن يَحْصروا أنفسَهم في النقاشات في المجلاّت التقنيّة والحلقات الدراسيّة العليا في شؤون الفلسفة الأخلاقيّة. فإذا تحققتْ هذه التغييرات فإنّ الإجابةَ عن السؤال الذي تثيرونه ستكون ذاتَ معنى. وإلاّ فإنّها، ويا للأسف، لن تكون كذلك.

«المُزارع... مدنيّ... حتى لو كان يملك بندقيّة ويعيش على أرض محتلّة» : أحد سكّان مستوطنة شايلو (الخليل)

٤ ـ عن الفرق في المبدإ بين المستوطنين ويهود ٤٨:

السؤال عن «الفرق في المبدإ» هو سؤال مشوّق بلا شك، بالنسبة إلى حلقة دراسيّة أكاديميّة، قد تكون حلقةً عاليةً في مادّة الفلسفة غير أنّ دلالته الإنسانيّة طفيفة جداً. والسببُ في هذه الحال هو أنّ الفَرْقَ قد أُقِرّ به منذ زمن طويل من قِبل العالَم بأسره، بما في ذلك العالَمُ العربيُّ والفلسطينيُّون بقدر ما يُسْمَع لهم صوتٌ. بل الحقّ أنّ التجمُّع السياسيّ لنصف حركة الكيبوتز (أحدوت آفوداه) ولُبِّ الليكود (حيروت) آمَنَ منذ زمنٍ ـ وربّما مايزال يُؤْمن في حدٍّ علمي إلى الآن ـ أنّ أرضَ إسرائيل تَشْمل الأردن. بمقدورنا أن نسألَ ما إذا كان هناك فرقٌ «في المبدإ» بين شرقيّ الأردن والضفّة الغربيّة لنهر الأردن. وبمقدورنا أن نسألَ أيضًا بأيّ حقّ تَبْرك الولاياتُ المتحدةُ على نصف المكسيك وتَمْنع المكسيكيِّين من العودة إلى بلادهم (التي هي في الحقيقة البلادُ التي سَرَقها المكسيكيُّون أنفسُهم من سكّانها الأصليِّين). إلى أيّ درجة يمكن أن يكون سكّانُ جنوبيّ غربيّ الولايات المتحدة سكّانًا «طبيعيِّين» في البلد أيّاً كانت تسميتُكم لهذا البلد؟ إلى أيّ درجة يمكن أن أكون أنا ساكنًا «طبيعيّاً» للمكان الذي أُنضِّدُ فيه هذه الكلمات، وهو مكانٌ سُرِق بوحشيّةٍ من شعبٍ طُرِدَ أو أُبيد؟ والأسئلةُ نفسُها تُثار كلّما كانت ثمّة حدودٌ؛ وحدود كثيرةٌ أُنشئتْ مؤخّرًا جداً.

هناك كثير من «الأسئلة في المبدإ» يمكن أن تُسْأل، ويجب أن تُسْأل، في السياق الصحيح. وفي رأيي أنّ الفلسطينيِّين قد آذوا أنفسَهم أذًى هائلاً بتركيزهم الكبير على أمور المبدإ التي قد تكون ذاتَ أهميّة ثقافيّة كبيرة بل ودلالةٍ أخلاقيّةٍ أيضًا ولكنْ لا علاقةَ لها حاسمةً بالمشاكل الخطيرة التي يواجهونها.

٥ ـ عن الحقّ في استرجاع البيت السليب، الآن أو لاحقًا، وفي استخدام العنف:

الإجابة هنا كما سبق أَمِنْ حقّ المكسيكيِّين أن يَسْترجعوا نصفَ البلاد التي سُرِقتْ منهم؟ أيكون ذلك من حقّ المتحدِّرين (الذين لم يُفْنَوْا) من الشعب الذي أعيش على أرضه؟ أيكون ذلك من حقّ الشعوب في العالم أجمع التي تُطْرد من أوطانها الأصليّة الآن بسبب مصالح اقتصاديّة جبّارة من أجل «مشاريع تنمية» مموّلةٍ من المجتمع الدوليّ الشهير؟ كلُّ هذه الحالات حالاتٌ جديّة، وإنّ محاولةَ إيجاد إجابات عامّة على مستوى الأسئلة التي تطرحونها أمرٌ لا أملَ فيه على الإطلاق وها نحن نعود إلى الوضع المألوف في التعامل مع أمور البشر إذ، ببساطة، ليست هناك معادلاتٌ عامّة، باستثناء بعض المبادئ التي هي بدوْرها غامضةٌ وضبابيّةٌ قليلاً أو كثيرًا إنّ الإجابات الحقيقيّة ذاتَ الأهميّة الإنسانيّة تَعْتمد اعتمادًا كبيرًا جداً على الظُّروف الخاصّة، والبدائلِ الواقعيّة، والتَّبِعاتِ الحقيقيّة، وعلى فَرْز الحقوق المتضاربة واحدِها عن الآخر، إلخ أثمّة معادلةٌ سحريّةٌ لحلّ مشكلة كشمير، التي قد تدنو من حافة نَسْفِ العالم بأَسْره قبل أن تَصِلَ كلماتي إليكم؟

آمَلُ ألاّ يكونَ الهنودُ والباكستانيُّون يَصْرفون وقتَهم وطاقتَهم الآن في البحث في السؤال التجريديّ، في المبدإ، عن «متى» تتكرّس حدودٌ مّا؛ وعمّن يَمْلك، في المبدإ، حقّ السكن في المكان الذي أُخِذَ ذاتَ يومٍ من شخصٍ آخر، وإلى ما هنالك بل آمل أن يكونوا في صدد التفكير في الظروف الخاصّة التي يواجهونها.

ليس بمقدوري إلاّ أن أعيدَ ما قلتُه سابقًا: لقد آذى الفلسطينيُّون أنفسَهم أذًى هائلاً بتكريسهم الجهدَ والحميّةَ للبحث عن تبريرات على مستويات تجريديّةٍ بعيدةٍ عن الواقع وغيرِ ذاتِ صلةٍ بالتبعات البشريّة. وهذا أمرٌ مقبول في حلقات أكاديميّة عليا، ولكنّه ليس مقبولاً لأولئك الذين يبالون بمصير الشعب المتألّم

٦ ـ عن الباص المليء بالمستوطنين:

◆ أ ـ لقد أجبتُ عن ذلك أولاً، سيكون هذا عملاً إرهابيّاً إجراميّاً ضدّ المدنيِّين. علاوةً على هذا، فحتى لو وافقنا (لغرض النقاش وحده) على أنّ هذا الهجوم مشرَّعٌ أخلاقيّاً في ذاته، فإنّ تبعاته ستكون من الضرر على المعذَّبين والبؤساء، ولاسيّما الفلسطينيُّون، بحيث إنّ كفّة التبعات البشريّة المتوقّعة ستكون أرجحَ كثيرًا من أيِّ تبرير أخلاقيّ (وهو تبرير في رأيي ضئيلٌ جداً في أحسن الحالات). وهذه هي، من جديد، كيفيّةُ تقويم أفعالنا، على الأقلّ إنْ كنّا نعتبر أنفسَنا ضمن الميدان الأخلاقيّ.

◆ ب ـ إجابتي هي نفسها ما قلتُه أعلاه، بل برفضٍ أكبر

◆ ج ـ الإجابة نفسها.

◆ د ـ الإجابة نفسُها ولقد أعطيتُ الأسباب. فلو كنّا نشارك في حلقة دراسيّة عليا عن مشكلة افتراضيّة في المرّيخ فقد تكون هذه الأسئلةُ جديرةً بالتأمُّل، رغم أنّ الأجوبة تبدو لي واضحة جداً في

تلك الحال أيضًا. غير أنّنا نتكلّم عن أناس من لحم ودم يعيشون ويعانون في هذا العالم. ولا نريد أن نَعْجز عن مسؤوليّتنا تجاههم.

٧ ـ عن استهداف المدنيّين داخل مناطق ٤٨، وما إذا كان المصابون «ضررًا ملازمًا»:

لا، للأسباب التي ذكرتُها سابقًا. إنّ هذا الاستهداف خاطئ أخلاقيّاً و«معتوه من الناحية التكتيكيّة» (وهذه كلماتي). وسيكون أكثرَ مَنْ يعاني هذه الأفعالَ هم الفلسطينيُّون. ولذلك، وأيّاً كان ما قد يظنّه المرءُ في السؤال الذي تطرحونه، فإنّ سياقًا أوسعَ قليلاً، ألاّ وهو أخذُ التبعات البشريّة المتوقّعة في الاعتبار، سيؤدّي إلى استنتاجٍ فوريٍّ وهو أنّ هذه الأفعال غيرُ أخلاقيّة إلى حدٍّ فادح.

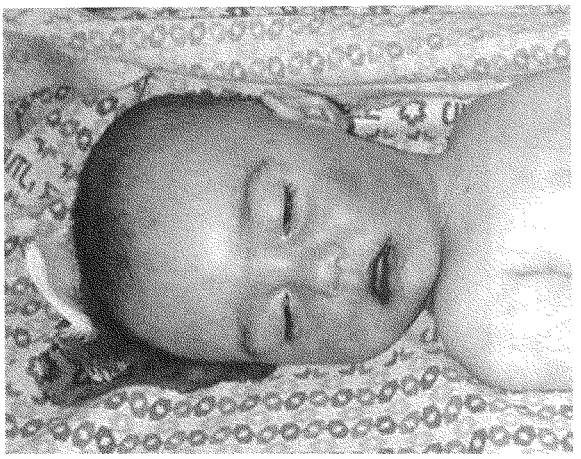

«الاستهداف العشوائيّ... خاطئ إلى حدّ مريع»: طفلة إسرائيليّة مقتولة في الخليل

٨ ـ عن مبدإ «العيْن بالعيْن»:

إنّه بالتأكيد شكل قديم من «العدالة.» إنّ بعض الكتب المقدّسة هي أيضًا، في حدّ علمي، أكثرُ الأدبيّات إباديّةً. أيُفْترض بنا أن نَقْبل حُكْم يهوه على مصير «عِمْليق»؟ أو استعدادَه لتدمير كلّ شيءٍ حيّ في الأرض لمجرّد أنّ بعضَ البشر أهانوا شعورَه؟

إذا كان الفلسطينيُّون يَسْألون حقّاً السؤالَ الذي تطرحونه أنتم فإنّ عليهم أن يتأمّلوا بعنايةٍ أسئلةً أخلاقيّةً أوّليّةً، بما فيها سؤالُ التبعات المتوقّعة لمثل هذه الأفعال، دون أن يكون هذا بالتأكيد هو السؤالَ الأوحدَ. في هذه الحال ستكون التبعاتُ المتوقّعةُ للفعل الشنيع المتمثّل في «قتل أطفالهم» هي معاناةً هائلةً في صفوف الفلسطينيّين. فإذا كانت هذه المعاناةُ هي هدفَهم الأعلى فسيكون لهم على الأقلّ سببٌ لمباشرته!

٩ ـ عن استهداف الإسرائيليّين المتطرّفين:

لن أتعمّق، لأنّ الإجابة واضحة بالنسبة إليّ بقَدْر ما توجد إجاباتٌ عامّةٌ لأسئلة كهذه ـ وهي إجابات محدودة على نحوٍ ما ذكرتُ آنفًا: فكثيرٌ من الإجابات يَعْتمد على الظروف الخاصة، وعلى الحقوق المتضاربة، وعلى التَّبعات المرجّحة، وإلى ما هنالك. وبقدْر ما يكون هناك جوابٌ عامٌّ عن «الاستهداف العشوائيّ» فالجوابُ أنّه أمرٌ خاطئ، خاطئٌ إلى حدّ مريع. فإذا كان مشروعًا قتلُ الضالعين في أيّ «حملة عنصريّة سامّة» فإنّ هناك طريقًا سهلةً لعلاج مشكلة الفائض السكانيّ على مستوى الكوكب. أينطبق اقتراحُكُم على أشخاص ينادون بسياسات تدمّر، على الأرجح، الجنسَ البشريَّ قبل أن ينقضي زمنٌ طويل، مثل سياسة عسكرة الفضاء أو زيادة تسخين الأرض؟ أم أنّ مصير الجنس البشريّ غيرُ هامّ قياسًا إلى ما يُمْكن أن تكونَه آثارُ هذياناتِ زئيفي؟

١٠ ـ عن أمّ حلمي الآخذة بالثأر:

لن يكون مبرَّرًا لها ذلك، تمامًا كما لا يبرّرُ لليهود الإسرائيليّين قتلُ الفلسطينيّين الذين ارتكبوا أعمالاً إرهابيّةً دون أن يخضعوا للمحاسبة. فإذا كنتم تحبُّون أن تعيشوا في عالم لا نستطيع أن نسميَه «غابةً» لأنّ ذلك سيكون إهانةً للغابات، فإنّ وصفاتٍ من النوع الذي تفكّرون فيه يمكن احتمالُها. وإلاّ، فلا.

١١ ـ عمّا إذا كان قتلُ أطفال فلسطينيّين يسلكون طريقًا لـ «الإرهابيّين» عملاً مبرّرًا:

أَعْتبر هذه الحالات التي تذكرونها أعمالاً إجراميّة. وسواء سمّيْناها «إرهابًا» أو «حربًا» أو أيّ شكلٍ آخر من أعمال الإجرام، فذلك أمرٌ غيرُ مشوّقٍ في القانون الدوليّ (الذي لا يَمْلك إجابةً واضحةً، بالمناسبة).

١٢ ـ عن تأثير المقاومة المسلّحة على الفلسطينيّين:

لو كان أَمْكنني اعتبارُ المقاومة الفلسطينيّة المسلّحة مبرّرةً أخلاقيّاً وقانونيّةً لكنتُ سأكون معنيّاً كثيرًا بآثارها المُفْسِدَة. ولكنّني لا أعتبرها كذلك، للأسباب التي شرحتُها آنفًا.

بوسطن

للاطّلاع على إجابة تشومسكي عن أسئلة البعد السياسيّ راجعْ ص ٥٢ ـ ٥٦.